

# مجلة محاكم مراكش



مارس 2007

العدد الأول

## تقديم

لقد تعاقب على القضاة بمحاكم مدينة مراكش الحمراء ونواحيها مجموعة من القضاة الأجلاء الذين تركوا بصماتهم واضحة في المسيرة القضائية بهذه الدائرة سواء من خلال أحكامهم واجتهاداتهم فيها أو من خلال ما دونه من آراء قضائية وفقهية أغنت الساحة القانونية بالوطن عموماً وبمراكش خصوصاً، ولم يتيسر للسادة قضاة هذه الدائرة إصدار مجلة محلية للتعریف بهذا المتصوّج إلا منذ إصدار العدد الأول من نشرة محكمة الاستئناف بمراكش في شهر يولیو 2001 التي شملت الجهدات الكبيرة والقيمة لمن أشرف على إخراجها حمیز الوجود، والتي توقفت عند عددها المزدوج 3 و 4 في سنة 2003.

ونحن إذ نقرر استئناف مسيرتنا في هذا المجال للتعریف بنشاط هذه المحاكم، وإشاعة الثقافة القانونية من خلال نشر الدراسات المهمة بهذا الميدان وكذا الأحكام والقرارات القضائية نرجو أن تجد هذه المجلة التي أدخلنا تعديلاً على اسمها ليصبح اسم مجلة محاكم مراكش، الإقبال من طرف كل الفعاليات الحقوقية.

والدائرة القضائية لا تخلو والحمد لله من قضاة مهنيين متخصصين ومحامين أعلام وأساتذة مبرزین نعتمد عليهم في إغناء هذه المجلة بكتاباتهم وأحكامهم وآرائهم، وبكل ما من شأنه أن يساهم في تحقيق المدف المنشود، سائلين من الله جلت قدرته أن يحفظ هذا البلد من كل مكروه، وأن يديم علينا نعمة الاستقرار والأمن تحت قيادة عاهلنا المفدى ورمز وحدتنا صاحب الجلالـة الملك محمد السادس نصره الله.

عن اللهمـة المشرفة

محمد النجاري

## فلايك

النحو	
11	ممور الایمامه والدرامايمه
13	* د عبد الكريم الطالب
15	تأملات في مسجدات قانون تأسيس الجمعيات
29	* د حسن فرج بعض إشكاليات الحجز العقاري والتقييد الاحتياطي
55	* دة حفيظة نوارة المادة 155 من مدونة الأسرة بين النص والتعليق
89	* د زهير بنحودة الفسر عقد الإذعان في القضاء المغربي والمقارن
141	ممور قرار وقطعيون
143	* د آشرف جبوري سلطة اخالق العقاري للبت في طلب التعرض خارج الأجل ورقابة القضاء الإداري
155	قرار رئيس المجلس الأعلى
157	- القرار عدد 370 بتاريخ 08-02-2006 في الملف المدين عدد 2003/04/13806 ممارسة الشفاعة في العقار في ضوء التحفيظ يتم وفق الطرق العادلة لا في شكل تعرض
161	- القرار عدد 446 بتاريخ 28/9/2005 في الملف الشرعي عدد 2004/1/2/611 الشروط الخمسة بالإضافة المحددة لطريقة صلة الرحم شروط ملزمة لأطرافها تعطى للأب مكنته المطالبة بامساحة حصانة المضونه عند الإخلال بها
165	- القرار عدد 1226/2 بتاريخ 23/11/2005 في الملف الجنحي عدد 2005/5467 وجوب إعمال الملكة التي يعولها النصل 77 من قانون التعمير بخصوص المقدم أو تقبيل الأعمال ليصح المقارن مطابقا للأنظمة القررة
168	- القرار عدد 1313/6 بتاريخ 23/11/2005 في الملف الجنحي عدد 2002/7085 المع من التصرف والاستعمال بشكل انزاعا للتجازة لأنه يضرس عشر قرو.

171	- القرار عدد 1/ب/أ المورخ في 05/02/2005 في الملف الإداري عدد 2421/1/4/ 2002 عدم أحقيّة مجلس هيئة المحامين في دمج العقوبة التأديبية لانعدام النص التشريعي لذلك.
175	- القرار 3257 المورخ في 07/12/2005 في الملف المدني عدد 3/1/3508 إصلاح الإخلالات المترتبة لمقابل الاستئناف يجعل الطعن مقدماً بصفة نظامية
180	- القرار عدد 3139 بتاريخ 30-10-2005 في الملف المدني عدد 3/1/3563 القيمة القانونية لحضور اللجنة الساهرة على تنفيذ عملية التضم.
185	- القرار عدد 3282 بتاريخ 07/12/2005 في الملف المدني عدد 1/1/3520 إيداع كافة الثمن المتبقى بين يدي الموثق داخل الأجل المحدد يجعل المشتري محقاً في المطالبة بإتمام إجراءات البيع وتعين من شماع طلب البائع بفسخ العقد.
189	- القرار عدد 1662 بتاريخ 22/5/2006 في الملف المدني عدد 3/1/4197 الحكم بإرجاع الحيازة يدخل في صميم الدعوى العمومية وهو ما يمنع من شماع الطعن ضدّه ب تعرض الغير الخارج عن الخصومة.
195	<b>قراراته محكمة الاستئناف</b>
197	- قرار محكمة الاستئناف بالجديدة عدد 743/05 بتاريخ 25/10/2005 في الملف عدد 205/205/16 قرر عدم الاختصاص المكياني بشأن طلبات الإذن بالإشهاد على الطلاق توجب احترام تراتبية الاختصاص - إثارة الدفع في المرحلة الابتدائية يبرر قبوله من طرف محكمة الاستئناف وإرجاع الملف للمحكمة الابتدائية المختصّة.
202	- قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء عدد 251/2003 بتاريخ 4/2002/3272 في الملف عدد 1/16/2003 طلب البيع الإجباري للأصل التجاري يبرر إيقاف إجراءات الحجز التمهيدي إلى حين البت في الطلب المذكور.
207	- قرار محكمة الاستئناف ببراكنش بتاريخ 28/9/2006 في الملف عدد 403/2005 حرية الإثبات في المادة الجنائية تحول للمحكمة إمكانية اعتماد الخبرة الجنائية في إثبات جريمة الاغتصاب بشرط تعضيدها بوسيلة أخرى.

215	-قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكمش عدد 3514 بتاريخ 24/11/2003 تبليغ الإنذار العقاري -حارس فيلا الكفيل -بطلان التبليغ إليه لا.
224	-قرار محكمة الاستئناف بمراكمش عدد 484 بتاريخ 9/9/2006 مختلف الطالب بعد إجراءات الصلح -أثره - عدم قبول الدعوى (لا)
228	-قرار محكمة الاستئناف بمراكمش عدد 38 بتاريخ 3/1/2005 اعتقال الموقن من طرف قاضي التحقيق -غياب عن المكتب - تعين موثق لتسير أشغال المكتب -نعم
231	-قرار محكمة الاستئناف بمراكمش عدد 7512 بتاريخ 13/7/2004 الطعن في مقرر قاضي تطبيق العقوبة بعدم تحديد مدة الإكراه المدني في حق المدنيين المتضامنين - إلغاء المقرر من طرف الغرفة الجنحية - إرجاع الملف لقاضي تطبيق العقوبة لتحديدها (نعم)
235	- قرار محكمة الاستئناف بمراكمش بتاريخ 10/1/2007: مغربي حاصل على شهادة الكفاءة المهنية مسلمة من الجزائر طلب ممارسة مهنة الحامامة بال المغرب - استنادا على الشهادة المذكورة استفادته من مقتضيات اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القضائي بين الجزائر والمغرب المبرمة بالجزائر العاصمة يوم 15/03/1963 الموقع عليها يافران يوم 15/01/1969 المصدق عليها بالظهير الشريف رقم 1.69.116 جريدة رسمية عدد 2945 مكرر بتاريخ 15/4/69 -(لا)
243	-قرار محكمة الاستئناف التجارية بمراكمش بتاريخ 514/2006- صفة طالب التحفيظ كمدعى عليه تعفيه من الإدلاء بأية حجة ما عدا إذا أدى المعرض بصفته مدعيا -الحججة قوية تدعيم تعرضه - حواله الأحباب يعتد بها لإثبات الوقف وصيانته -الحججة المفصلة المثبتة لشروط الملك ترجمح على رسم الاستغلال
253	- قرار محكمة الاستئناف بمراكمش بتاريخ 29/11/2006 سكت ظهير 9/10/1993 للنظم لمهنة الحامامة باعتباره قانونا خاصا عن الطعن بالتعريض يفيد استبعاده له- الرجوع بشأنه إلى قانون المسطرة المدنية (لا)-
258	- قرار غرفة المشورة محكمة الاستئناف بمراكمش رقم 198 بتاريخ 13/12/2006 : تأويل القرارات الصادرة عن غرفة المشورة وهي تبت في القضايا التأديبية - الفصل (26 من ق م) -اختصاص نفس الغرفة المصدرة لها -(نعم)
269	<b>أحكام المحاكم الابتدائية</b>
271	حكم المحكمة الابتدائية بمراكمش عدد 60 بتاريخ 2/5/2006: إن الهيئة المقصبة على عقار محفظ -الإشهاد بما من طرف موثق واحد -نعم - عدم تفعيل الإحالة على قانون فانتوز (نعم) -الحوز شرط لصحة الهيئة - اعتماد شهادة عدلية استرعائية أو لقيمية سالمة من القوادح -نعم-

لقد تعاقب على القضاة بمحاكم مدينة مراكش الحمراء  
وتواجهاها مجموعة من القضاة الأجلاء الذين تركوا بصماتهم واضحة  
في المسيرة القضائية بهذه الدائرة سواء من خلال أحكامهم  
واجتهاداتهم فيها أو من خلال ما دونه من آراء قضائية ونقاشية أضفت  
الساحة القانونية بالوطن عموماً ومراكش خصوصاً.

لذلك قررنا التعرّف بنشاط هذه المحاكم، وإشاعة الثقافة  
القانونية من خلال نشر الدراسات المهمة بهذا الميدان وكذا الأحكام  
والقرارات القضائية، والتي ترجو أن تجد الإقبال من طرف كل  
الفعاليات الحقوقية. لاسيما وأن الدائرة القضائية لا تخلو والحمد لله  
من قضاة مهذبين متقدرين ومحامين أعلام وأساتذة مبرزين نعتمد  
عليهم في إغناء هذه المجلة بكتاباتهم وأحكامهم وأرائهم.